الدولار الأميركي ينخفض أمام الدينار إلى 0.304

انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي أمس الثلاثاء إلى مستوى 304ر0 دينار في حين استقر اليورو عند مستوى 325ر0 دينار مقارنة بأسعار صرف أمس الاثنين.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني انخفض إلى مستوى 380ر0 دينار في حين استقر الفرنك السويسري عند مستوى 304ر0 دينار وبقي الين الياباني دون تغيير عند مستوى 002ر0 دينار.

وارتفع الدولار الأمريكي لأعلى مستوى في ثلاثة أسابيع مقابل سلة من العملات بعدما حقق الأسبوع الماضي مكاسب قوية بفضل تكهنات رفع أسعار الفائدة الأمريكية لأكثر من ثلاث مرات خلال العام الحالي.

في غضون ذلك هبط اليورو لأدنى مستوى في ثلاثة أسابيع أمام الدولار مع تنامي المخاوف بشأن المخاطر السياسية في أوروبا مما دفع المستثمرين نحو بيع العملة الأوروبية الموحدة.

إلى ذلك تراجع الجنيه الإسترليني في ظل بيانات القطاع الصناعي عن بريطانيا التي جاءت أقل من التوقعات إضافة إلى ارتفاع مستويات الدولار مقابل العملات الرئيسية.

أكد مواصلة تخصيص اعتمادات متزايدة للإنفاق الاستثماري في الموازنة

الصالح: حريصون على إبعاد الأثر السلبي لتراجع أسعار النفط

- حجم الإنفاق الاستثماري المتوقع سيصل إلى 3.5 في المئة خلال العام الحالي و4 في المئة العام المقبل
- إجراءات الإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية وتنويع مصادر الدخل
- الأسواق العالمية لم تبلغ بعد مرحلة التعافي الكلي من الأزمة المالية العالمية
- ما حققه الإصدار السيادي الخارجي الأول للكويت من إقبال كثيف أعاد التأكيد على متانة الاقتصاد الوطني
- وجود برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي ضرورة لا غنى عنها بصرف النظر عن تطورات أسعار النفط

أنس الصالح متحدثا

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح حرص دولة الكويت على إبعاد الأثر السلبي لتراجع أسعار النفط على الانفاق الاستثماري العام لافتا إلى مواصلتها تخصيص اعتمادات متزايدة لهذا الإنفاق في الموازنة العامة.

وقال الوزير الصالح في كلمة ألقاها في افتتاح ملتقى الكويت المالي اليوم الثلاثاء المقام برعاية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وتنظيم اتحاد مصارف الكويت إن الاعتمادات المتزايدة في الإنفاق الاستثماري تهدف إلى زيادة معدل النمو في القطاعات غير النفطية.

وأضاف أن حجم الإنفاق الاستثماري المتوقع سيصل الى نحو 5ر3 في المئة خلال العام الحالي و4 في المئة العام المقبل موضحا أن تقديرات الإنفاق الاستثماري التي تشمل الاستثمار الخاص في خطة التنمية حتى عام 2020 بلغت نحو 34 مليار دينار كويتي (نحو 2ر111 مليار دولار أمريكي).

وذكر أن السياسة النقدية للكويت حريصة على دعم النمو في الائتمان المصرفي المحلي الذي سجل في شهر سبتمبر الماضي نسبة نمو سنوي بلغت 2ر7 في المئة.

وبين أن انعقاد هذا الملتقى الذي يستمر يومين يأتي وسط تطورات اقتصادية رئيسية حدثت على عدة مسارات كان أبرزها تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى انخفاض إيرادات دول المنطقة بما فيها دولة الكويت.

ولفت الصالح إلى أن الأسواق العالمية لم تبلغ بعد مرحلة التعافي الكلي من الأزمة المالية العالمية التي تجلت في بقاء معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفعة نسبيا إلى جانب استمرار التضخم دون المعدلات المستهدفة واستمرار التباطؤ في معدلات نمو الناتج المحلي مع مخاطر الانكماش الإقتصادي.

تداعيات اقتصادية

وأوضح أن ذلك كله كانت له تداعيات على اقتصادات دول المنطقة عموما وعلى الصناعة المصرفية خصوصا حيث وجدت المؤسسات المصرفية نفسها أمام ملفات ذات طابع فني ملح.

وذكر أن تلك الملفات تتضمن تزايد المخاطر المترتبة على ارتفاع درجة التوترات الجيوسياسية وقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحاجة إلى التكيف مع المعايير الدولية وفي مقدمتها معايير (بازل 3).

وأفاد الصالح في هذا السياق بأن بنك الكويت المركزي واصل إجراءات تحصين القطاع المصرفي وقام خلال العامين 2014 و2015 بتطبيق كامل معايير حزمة إصلاحات (بازل 3).

وقال إن تلك التطورات وضعت دول المنطقة خصوصا أمام حتمية تفعيل وتبني خطط اقتصادية تتناغم مع المعطيات المستجدة وتتناسب مع متطلبات هذه المرحلة مما استدعى بدء دولة الكويت في تنفيذ اجراءات للاصلاح المالي والاقتصادي.

وذكر أن إجراءات الإصلاح المالي والاقتصادي تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية وتنويع مصادر الدخل وتعزيز الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام وتحسين كفاءة الأداء الحكومي بشقيه المالي والإداري.

وأضاف الصالح أن البرامج التي تضمنتها وثيقة الإجراءات الداعمة للاصلاح المالي والاقتصادي على المديين القصير والمتوسط انطلقت من أسس واقعية وموضوعية «أملت علينا حتمية رسم خارطة طريق للتحول الاقتصادي».

وبين الصالح أن ذلك التحول يأتي بهدف تكريس ثقافة إستهلاكية رشيدة تضمن حسن استغلال الموارد وتعتمد على المقومات الكامنة لدى الفرد باعتباره عنصر إنتاج وإبداع.

هيكل الاقتصاد الكويتي

ولفت إلى أن خريطة الطريق تلك تهدف أيضا إلى معالجة الخلل في هيكل الاقتصاد الكويتي عبر تنويع أنشطته اعتمادا على ديناميكية القطاع الخاص وقدراته التفاعلية وعلى دور القطاع العام المنظم والداعم لنشاط الأفراد والمؤسسات الخاصة.

وذكر أن دولة الكويت تعاملت بإيجابية مع آليات وبدائل تمويل عجز الموازنة العامة حيث اختارت أن تضيف إلى أداة تمويل العجز عبر السحب من الاحتياطي العام أدوات جديدة تمثلت في تمويل العجز عبر أداة الائتمان المحلي والخارجي.

وبين أن (المركزي) الكويتي أصدر نيابة عن وزارة المالية سندات وأدوات تمويل إسلامية بلغت قيمتها نحو 2ر2 مليار دينار كويتي (نحو 3ر7 مليار دولار أمريكي) حتى نهاية السنة المالية (2016–2017).

وأشار إلى أن هذه الإصدارات رفعت مستوى الدين العام المحلي لنحو 3ر8 مليار دينار (نحو 12ر54 مليار دولار) ليشكل بذلك نسبة 9ر9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 وقدره 2ر38 مليار دينار نحو (125 مليار دولار) حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

وأضاف الصالح أن البنوك المحلية اكتتبت في هذه الإصدارات مستخدمة ما يتوافر لديها من فوائض في السيولة موضحا أن دولة الكويت حققت نجاحا قياسيا ومتميزا في تسويق سندات دولية بقيمة ثمانية مليارات دولار أمريكي بفضل المصداقية المالية المتميزة للدولة والمعبر عنها بالتصنيفات الائتمانية السيادية العالية من قبل مختلف مؤسسات التصنيف الائتماني الدولي.

الإصدار السيادي

وقال إن ما حققه الإصدار السيادي الخارجي الأول لدولة الكويت من إقبال كثيف في الطلب وتميز في معدل الفائدة أعاد التأكيد على متانة الاقتصاد الوطني وإمكانية البناء عليها مستقبلا لاستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي.

وأفاد بأن الجهات المتخصصة في الدولة بادرت أخيرا بالإعلان عن الخطوط العامة للرؤية التنموية الحكومية تحت مسمى (كويت جديدة 2035) مؤكدا دور القطاع الخاص والأهداف المرجوة منه في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وأكد أن تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي هو المصدر الرئيسي لضمان الاستدامة وتحسين وتحقيق استقرار الحساب الجاري ومن ثم الموازنة العامة للدولة وتنشيط أسواق العمل بما يضمن توفير فرص العمل المنتج للعمالة الوطنية.

وأضاف الصالح: «عقدنا أنا وزملائي أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء سلسلة لقاءات حوارية صريحة مع مؤسسات المجتمع المدني من أجل الاستماع إلى وجهات النظر والآراء المتعددة في الإجراءات الإصلاحية التي تم اتخاذها في الفترة السابقة وفيما تضمنته البرامج التي وردت في وثيقة الاجراءات الداعمة للاصلاح».

وشدد على أن وجود برنامج شامل للاصلاح الاقتصادي والمالي ضرورة «لا غنى عنها ولا تراجع» بصرف النظر عن تطورات أسعار النفط وذلك من أجل حماية مستقبل الأجيال القادمة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية.

ويناقش ملتقى الكويت المالي المقام تحت رعاية سامية وبتنظيم من اتحاد مصارف الكويت الواقع الاقتصادي والمالي لدول منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد تراجع أسعار النفط والخيارات الاقتصادية المتاحة.

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع 46 سنتا ليبلغ 49.73 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 46 سنتا في تداولات أمس الأول الاثنين ليبلغ 73ر49 دولار أمريكي مقابل 27ر49 دولار للبرميل في تداولات الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية تراجعت أسعار النفط أمس مع انتعاش في إنتاج النفط الليبي وهو ما طغى تأثيره على بيانات اقتصادية آسيوية تشير إلى طلب قوي على الطاقة.

وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 41 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 12ر53 دولار كما انخفض سعر برميل الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 36 سنتا ليصل إلى مستوى 24ر50 دولار.

«برقان» يعلن الفائز الجديد بسحب حساب «الثريا للراتب»

أعلن بنك برقان، ثاني أكبر البنوك من حيث الاصول، عن فوز السيدة منى احمد عبد المحسن العلي بسيارة «نيسان باترول» ذات الدفع الرباعي خلال سحب حساب «الثريا للراتب» الشهري، وقد أعربت الفائزة عن سعادتها بالفوز بسيارة «نيسان باترول».

مع السحب الشهري، يحصل العميل على فرصه لربح سيارة نيسان باترول ذات الدفع الرباعي كل شهر و مقابل كل 10 د.ك متوفرة في الحساب يحصل العميل على فرصه واحدة.

وأوضح البنك أنه يمكن فتح حساب «الثريا» للراتب، بالدينار الكويتي، أو غيره من العملات، وأنه يمنح صاحبه العديد من المميّزات، ومنها الحصول على القروض، وبطاقة السحب الائتماني.

«التجاري» يعلن الفائز الأول في سحوبات حملة «حول راتبك واربح هدايا فورية وربع سنوية»

أعلن البنك التجاري الكويتي عن الفائز ألأول في سحب الربع الاول لحملة « حول راتبك للتجاري واربح هدايا فورية وربع سنوية » والموجهة للموظفين الكويتيين في القطاع الحكومي والنفطي والخاص. وقد كان الحظ حليف السيدة / فاطمة فراج مناحي العنزي والتي فازت بسيارة مرسيدس GLA في السحب الذي أقيم بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة.

وجدير بالذكر أن جميع العملاء الكويتيين الذين يقومون بتحويل رواتبهم إلى البنك التجاري خلال فترة الحملة والممتدة لغاية 31 سبتمبر 2017 سوف يحصلون على هدية فورية بقيمة تتراوح ما بين 200 دينار كويتي وحتى 500 دينار كويتي أو الحصول على قرض بدون فائدة بقيمة خمسة أضعاف الراتب وبحد أقصى 7,500 دينار كويتي، بالإضافة إلى الحصول على فرص لدخول السحوبات الفصلية على سيارات مرسيدس الفخمة.

هذا ويستطيع أي موظف راتبه يفوق 500 دينار كويتي سواء تم تعيينه حديثاً أو في الخدمة الفعلية من سنين القيام بتحويل راتبه إلى البنك والاستفادة من مزايا هذه الحملة التي تم تصميمها خصيصاً بصورة تناسب الموظفين الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي والنفطي والخاص وتوفر لهم إمكانية الحصول على العديد من المميزات الاضافية التي يقدمها التجاري لعملائه وتشمل حلول وخدمات مصرفية وعروض مميزة تلبي احتياجاتهم وترتقي لمستوى تطلعاتهم.

شعار البنك التجاري

ضمن جوائز جمعية العلاقات العامة

«بوبيان» يفوز بجائزة أفضل مؤسسة في خدمة العملاء

حصد بنك بوبيان احدى اهم جوائز العلاقات العامة وخدمة العملاء التي تنظمها سنويا جمعية العلاقات العامة وهي جائزة افضل مؤسسة في خدمة العملاء على مستوى الكويت.

وتسلم الجائزة مدير العلاقات العامة في البنك قتيبه صالح البسام في الحفل الذي اقيم تحت رعاية صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وبحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح .

وأوضح البسام أن البنك ومنذ عام 2010 ومع التغيرات الاستراتيجية التي شهدها وضع نصب عينيه الاهتمام بالعملاء وتوفير أفضل الخدمات والمنتجات لهم مع معاملتهم جميعا بمستوى خدمة VIP وهو المستوى الذي يمنحه البنك لجميع عملائه.

وأكد البسام انه سبق وان ذكر مرات عديدة ان الخدمات والمنتجات التي تقدمها البنوك تكاد تكون متشابهة إلا ان الفيصل دائما يكون في مستوى الخدمة التي تقدم للعملاء، مشيرا إلى ان المنافسة الشديدة في سوق محدود كالكويت تفرض تحديات على البنك يعمل على تجاوزها برفع وتطوير مستويات خدمة العملاء لديه.

البسام متسلما الجائزة

واوضح ان خدمة العملاء تتطلب من جميع العاملين في البنك الاستمرار في تقديم أعلى مستويات الخدمة مع تطويرها بصورة مستمرة تحافظ على ثقة العملاء وتمنحهم دائما الافضلية مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى مشيرا إلى ان التحديات التي تتعلق بخدمة العملاء تزداد يوما بعد يوم وتضع على عاتق مختلف إدارات البنك مسؤوليات جديدة.

واشار إلى قيم البنك التي يسعى الى ترسيخها بين العاملين فيه ترتكز في أحد عناصرها إلى خدمة العملاء كما ان البنك ومنذ عام 2010 (إطلاق استراتيجيته الجديدة) يركز على خدمة العملاء التي يعتبرها اساس النجاح بجانب تميزه في مستوى الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية والتمويلية التي يطرحها بالتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية.

وسط تركيز على أسهم المصارف

البورصة تستعيد مستوى ما فوق 7000 نقطة

أقفلت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع إثر التركيز على الكثير من الأسهم التي كانت بمرمى المتاجرة لاسيما المصرفية التي شهدت زخما بالشراء ليستعيد المؤشر السعري مستوى ما فوق 7000 نقطة «النفسي» لتغلق المؤشرات في المنطقة الخضراء.

وبالنظر إلى أداء أسهم المصارف كان الاهتمام من جانب المتعاملين منصبا على سهمي (برقان) و(بيتك) حيث انعكست التداولات عليهما على مؤشر (كويت 15) واقتنص الأول نحو 5ر3 مليون دينار كويتي (نحو 4ر11 مليون دولار أمريكي) والثاني 2ر3 مليون دينار (نحو 4ر10 مليون دولار) من إجمالي أسهم المؤشر التي بلغت 10 ملايين دينار (نحو 34 مليون دولار).

وكان المؤشر العام لقطاع المصارف شهد انخفاضا في بداية التعاملات بنحو 20ر0 في المئة بسبب الهبوط الذي طاول عدة أسهم جاء في صدارتها سهم (البنك التجاري الكويتي) الذي تراجع بنحو 3 في المئة ثم (بنك الكويت الوطني) بنحو 5ر1 في المئة «لكن هذه المؤشرات تباينت على مدار ساعات الجلسة».

وشهدت الساعة الأخيرة من عمر الجلسة بعض التعديل في المستويات السعرية حتى اللحظات الأخيرة في فترة ما قبل وأثناء المزاد (دقيقتان قبل الإقفال) بسبب الدخول على الكثير من الشركات الكبيرة القيادية في القطاعات المهمة كالنفط والغاز والبنوك ثم العقار.

وعموما اتسمت وتيرة الأداء على مدار ساعات الجلسة بالمضاربات على الأسهم الرخيصة في حين شهدت أسهم بعض المجموعات نشاطا واضحا منها بعض أسهم مجموعة (الاستثمارات الوطنية) وبعض أسهم مجموعتي (المدينة) و(ايفا).

وشهدت الجلسة إعلان بورصة الكويت إعادة التداول على أسهم شركة سنرجي القابضة اعتبارا من اليوم الثلاثاء بعد توصية مجلس إدارتها بعدم توزيع أرباح للسنة المالية المنتهية في 2016 إضافة إلى تعقيب بشأن ملكية (الامتياز) في شركة (هيومن سوفت) القابضة.

كما شهدت الجلسة بعض الإفصاحات من الشركات عن معلومات جوهرية علاوة على متابعة تنفيذ بيع أوراق مالية لصالح إدارة التنفيذ في وزارة العدل وتقرير معلومات شهرية من (كفيك) عن معلومات شهرية لصندوق (الوسم).

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (أرجان) و(البناء) و(صفاة ع) و(الخليجي) و(دبي الأولى) الأكثر ارتفاعا في حين استحوذت أسهم (التعمير) و(الاثمار) و(ابيار) و(المدن) و(الخليجي) على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (ياكو) و(التقدم) و(معادن) و(استهلاكية) و(اموال) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 48 شركة وانخفاض أسهم 37 شركة من إجمالي 136 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 2ر23 مليون سهم تمت عبر 690 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 4ر948 نقطة بقيمة نقدية 10 ملايين دينار (نحو 34 مليون دولار أمريكي).

وأقفل المؤشر السعري مرتفعا 55ر16 نقطة ليبلغ مستوى 78ر7015 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 5ر25 مليون دينار (نحو 3ر83 مليون دولار أمريكي) من خلال 2ر290 مليون سهم تمت عبر 6262 صفقة نقدية.